

لذا نقول إن للولايات المتحدة ميزة مطلقة في السلعتين وميزة نسبية في القمح وتخلفا نسبيا في النسيج. من الجانب الآخر لبريطانيا تخلف مطلق في السلعتين، لكن تخلفها أقل في حالة النسيج منه في حالة القمح، ولذا نقول إن لها تخلفا مطلق في القمح وميزة نسبية في النسيج.

على هذا ستقوم التجارة بين البلدين حيث ينتج كل منها السلعة (أو السلع) التي له فيها ميزة نسبية ويتحصل من خلال المقايضة والاستيراد على السلعة أو السلع التي له فيها تخلف نسبي.

### ثالثاً: نظرية نسب عناصر الإنتاج

#### FACTOR PROPORTIONS THEORE

تسمى أيضاً نظرية هكشر – أولين نسبة إلى مؤسسها هذه النظرية الإسكندنافية هكشر وتلميذه أولين، وأسساً نظريتهما على أساس نقدي لا على أساس المقايضة السلعية. ووجدت هذه النظرية نتيجة لانتقاد النظريتين السابقتين.

#### افتراضات نظرية هكشر – أولين

- 1- تختلف أسعار عناصر الإنتاج نسبة للاختلاف في الوفرة النسبية لكل عنصر داخل كل دولة (أي إن أجور العمال تكون رخيصة نسبياً في الدول كثيرة السكان وتنخفض أسعار المواد الخام في الدول التي تستمتع بموارد طبيعية، كذلك ترتفع أسعار الأرض في الدول قليلة المساحة... وهكذا..).
- 2- تحتاج السلع المختلفة إلى كميات ونسب مختلفة من مدخلات الإنتاج. (فبعض السلع تحتاج إلى عمالة أكثر من احتياجاتها لمواد خام وتعرف بالسلع ذات الكثافة العمالية العالية. وبعض السلع الأخرى تحتاج إلى موارد طبيعية عالية مثل الأخشاب أكثر من العمال وتسمى بالسلع كثيفة الأرض).

#### آلية عمل نظرية نسب عناصر الإنتاج

- 1- تقوم كل دولة بإنتاج العنصر الذي يتوفر فيها بكثرة.
- 2- يتم التبادل التجاري من خلال ما تتميز به الدولة في إنتاجها النسبي. وبذلك تخلص النظرية إلى قيام الدول بإنتاج وتصدير السلع التي تستخدم العناصر المتوفرة بكثرة لديها.

### رابعاً: نظرية استيفان لندر (نظرية مع من تتاجر الدول)

حاول العالم الإسكندنافي ستيفان لندر في هذه النظرية الإجابة على السؤال أي الدول تتاجر مع بعض؟ إن الدول تميل إلى أن تركز تبادلها مع الدول التي تقاربها في متوسط الدخل وتشابهها في الأذواق أي أن التجارة بين الدول الغنية هي تجارة مركزة بينها، والدول تبيع وتشتري أكثر ما تبيع وتشتري مع الدول التي تماثلها دخلاً وأذواقاً.

فيركز لندر بذلك على الطلب إذ يميل طلب المستهلكين في الدول الغنية على السلع عالية الجودة، بينما يميل طلب مستهلكي الدول الأقل دخلاً إلى السلع الأقل جودة وبذلك تميل الدول المتشابهة إلى التجارة فيما بينها.

### النظريات الحديثة

تظل نظرية الميزة النسبية هي السائدة بين الاقتصاديين ولكن هناك من يرفض ويشكك في افتراضيات النظرية فالبعض يرفض فرضية التكلفة ووفرة العناصر محلياً قائلين أن متوسط تكلفة الوحدة يميل إلى الانخفاض مع زيادة الإنتاج مما قد يقود إلى الاحتكار من خلال قيام الشركات متعددة الجنسية بتخفيض الأسعار لطرد المنافسين. كذلك يحتاجون بأنه يمكن جلب المواد من الخارج لبناء الميزة النسبية فالميزة النسبية في رأيهم يمكن أن تخلق بالتركيز على صناعات مختارة ودعمها.

### أولاً: نظرية التجارة الخارجية

تسعى نظرية التجارة الخارجية لأن تفسر لماذا تتاجر الدول مع بعضها وأي سلع تدخل التجارة العالمية؟ ويمكن إجمال مبادئ هذه النظرية وهي الدوافع أو الأسباب التي تجعل شركة ما تشارك في التجارة الخارجية، وهي كالتالي:

- ١- الاستفادة من الطاقة غير المستغلة.
- ٢- تخفيض التكاليف عن طريق التوسع في الإنتاج.
- ٣- تحقيق أرباح إضافية، فتستطيع الشركة رفع سعر السلعة في الدولة التي يكون طلبها قوياً على السلعة وتخفيضه في الدولة التي يكون فيه الطلب مرناً.
- ٤- تنويع وتقليل المخاطر، وذلك بالوجود في أكثر من سوق وفي أكثر من دولة.
- ٥- الاستيراد وضمن الإمدادات.

### ثانياً: نظرية الميزة التنافسية للدول

ظهرت هذه النظرية على إثر منتدى دافوس الاقتصادي العالمي بسويسرا والذي كان يرصد أداء الدول التجاري والاقتصادي ويصنف الدول من حيث قوتها التنافسية، ويبنى مؤشر التنافس على ثمان عوامل، وهي:

- (١) درجة الانفتاح في الدولة.
- (٢) نوع الحكومة (نظام الحكم).
- (٣) توفر المؤسسات المالية.
- (٤) نوعية البنى الهيكلية في الدولة.
- (٥) التقنية ودرجة تقدمها.
- (٦) نوع الإدارة.
- (٧) العمالة الوطنية.
- (٨) المؤسسات الأخرى (مؤسسات المجتمع المدني).

مما دفع هذا الأمر بعض الكتاب إلى إثارة السؤال: ما هي مسببات الميزة التنافسية بين الدول؟ وما الذي يجعل شركات بعض الدول أكثر إبداعاً من شركات دول أخرى؟

**قام مايكل بورتر (Porter, 1990)** بدراسة مكثفة شملت عشرة دول وشركاتها وأربع صناعات تاريخية وخلص إلى (نموذج الماسة) الذي فيه تلعب أربع مسببات الدور الأساسي في بناء **الميزة التنافسية بين الدول** والحفاظ عليها وهي:

#### ١- حالة الموارد:

- أ- حجم ومهارة وتكلفة العمالة.
- ب- وفرة ونوعية وتكلفة وسهولة النفاذ إلى الموارد الطبيعية.
- ج- مخزون المعرفة لدى الدولة بما في ذلك المعرفة التقنية والتسويقية التي تؤثر على جودة السلع والخدمات.
- د- حجم وتكلفة رأس المال المتاح للصناعة.
- هـ- نوع وتكلفة استخدام البنى الهيكلية.

#### ٢- حالة الطلب.

يؤكد بورتر بأنه تزداد ميزة الدولة التنافسية إذا كان هناك طلب داخلي قوي لسلعها وخدماتها وذلك لأن وجود الطلب الداخلي يساعد المنتج ليفهم احتياجات المستهلك والتغيرات المحتملة في ذوقه.

#### ٣- الصناعات المساعدة وذات الصلة

وجود الصناعات المساعدة ذات الصلة ضروري للميزة التنافسية. مثل تعاون صانعي الأحذية مع منتجي الجلود أو منتجي الزجاج مع صانعي السيارات.

#### ٤- استراتيجية وهيكل الشركة والمنافسة

إن استخدام طريقة إدارية ناجحة تتناسب مع بيئة الشركة يحفز العاملين في الشركة.

ويضيف بورتر عاملين آخرين وهما دور الصدق (كالاختراعات والأحداث السياسية ونفاذ المخزون... الخ) ودور الدولة التي يمكن أن تعزز الميزة التنافسية بالدعم والتعلم والتنظيم... الخ.

ولم يسلم هذا النموذج من النقد بسبب أنه اقتصر على دول قليلة بينما يقول آخرون أن للدولة والصدق دوراً في خلق الميزة أكبر مما يوحي به النموذج.

### التجارة الحرة والسياسة التجارية

## FREE TRADE AND COMMERCIAL POLICY

#### السياسة التجارية للدولة

السياسة التجارية هي انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية وهي أداة لتحقيق مصالح الدولة الاقتصادية القومية، والسياسة التجارية بذلك تكون عمل من

أعمال السيادة، فاكل دولة أهداف قومية تسعى إلى تحقيقها من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة. فقد تضع الدولة قيود على دخول وخروج السلع من أراضيها أو تضع قيود على الخدمات الخارجية التي تنتج لمصلحة مواطنيها أو التي يقوم بها مواطنوها أو مؤسساتها في الخارج وتوصف تلك السياسة بأنها تقييدية أو حمائية. وفي الحقيقة ليس هنالك دول تمارس تجارة بدون قيود إطلاقاً في الوقت الحالي وتختلف هذه القيود من دولة إلى أخرى. ومن أساليب وأسباب تقييد التجارة ما يلي:

### سياسة الحماية

تقوم الدولة هنا إما بوضع رسوم جمركية على السلع المستوردة أو تضع قيوداً غير جمركية مثل نظام الحصص في تحديد الكمية المسموح باستيرادها أو إلزام المؤسسات الحكومية بالشراء من المنتج المحلي فقط... الخ.

#### ١- الرسوم الجمركية Tariffs:

تضع الدولة رسوماً أو تعريفية على كل سلعة مستوردة وبذلك يرتفع سعرها أمام المستهلك. وتهدف الدولة من ذلك إلى زيادة الدخل الحكومي أو إلى حماية الصناعة المحلية أو الإنتاج المحلي.

#### ٢- الحصص Quotas:

في نظام الحصص تقوم الدولة بتحديد "حصّة" معينة أي كمية محدودة من سلع أو سلعة مستوردة لا يسمح باستيراد أكثر منها. وبذلك يتسع المجال أمام السلعة المحلية. وعادة ما يفضل الاقتصاديون نظام الرسوم على نظام الحصص حيث إن تخفيض الكمية المستوردة في حالة الرسوم الجمركية يتم من خلال العرض والطلب بينما في حالة فرض الحصص يخضع ذلك إلى قرارات وإجراءات إدارية قد تكون غير صائبة وبيروقراطية كما يرى الكثيرون إنها مدخل لفساد الذمم.

#### ٣- التعرف الغير جمركية Non Custom Tariffs

مثل طلب شهادة المنشأ، ونظام المواصفات والمقاييس، والتأمين الجمركي، وإعادة التثمين الجمركي، وتراخيص الاستيراد، والفحص قبل الشحن.

#### ٤- أساليب الحماية والقيود الأخرى

هناك أساليب أخرى للحد من الاستيراد أو حتى الحد من التصدير كأن تضع الدولة قوانين تمنع الشراء من منتج أجنبي في حالة تنفيذ العقود أو المشاريع الحكومية أو أن تضع عراقيل وإجراءات إدارية أمام المستورد أو الشركة الأجنبية أو أن تتبنى الدعوات والشعارات التي تنادي بالشراء من المنتجات الوطنية.

### سياسات التجارة الحرة ودور "الجات"

يرى دعاة حرية التجارة أن تلك الحرية تقود إلى التخصص العالمي الأمثل وإلى التوزيع الأكفأ للموارد عالمياً حيث يتخصص كل قطر في إنتاج السلع التي له فيها ميزة نسبية وبذلك يزيد الإنتاج العالمي من السلع والخدمات وتزيد الرفاهية. من

الجانب الآخر يقر كثير من أولئك الدعاة بأن هنالك أوضاعاً معينة قد تتضرر فيها الدولة من التجارة الحرة وتبقيها في وضع متأخر وتحرمها من إظهار قدراتها الكامنة وتطويرها، لذلك لا يمانعون من فرض قيود على التجارة الحرة في مثل تلك الأحوال بشرط أن تكون لفترة زمنية معينة.

### الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة "جات"

#### GATT: The General Agreement for Tariffs & Trade

تعتبر اتفاقية الجات أهم نشاط لتحرير التجارة منذ الحرب العالمية الثانية وقد تم توقيع هذه الاتفاقية عام ١٩٤٧م في جنيف بسويسرا، وكان عدد موقعيها حينذاك اثنين وعشرين دولة، ثم زاد عدد الأعضاء إلى أن أصبح عام ١٩٩٥م أكثر من مائة وسبعين دولة متقدمة ونامية.

وأهم شروط عضوية الجات هي أن تلتزم الدولة بما يسمى شرط "الدولة الأولى بالرعاية" "Most – Favored – Nation Clause". ومعنى هذه العبارة هو أن تلتزم الدولة وتمنح لكل الدول الأعضاء في الاتفاقية (الدول المتعاقدة) أي تخفيض جمركي تمنحه لأي دولة شريكة لها في التجارة. وتعترف الاتفاقية وتقر الاستثناء من هذه المعاملة في ثلاث حالات فقط:

- ١- السلع المصنعة المستوردة من الدول النامية يمكن إعطاؤها أفضلية مقارنة بالسلع المصنعة من الدول المتقدمة.
- ٢- الميزات الممنوحة بين دول أعضاء في تجمع اقتصادي كالمجموعة الأوروبية مثلاً، ليس من الضروري أن تنطبق معاملة الأعضاء فيها على الدول غير الأعضاء في تلك المجموعة.
- ٣- الدول التي تفرق اعتبارياً ضد واردات من دول أو دولة معينة يمكن أن تحرمها الدولة المتضررة من معاملة "الدولة الأكثر رعاية".

- وتهدف اتفاقية الجات إلى إزالة التفرقة في التبادل التجاري وإلى تحرير التجارة بين أعضائها.
- يتخذ نشاطها شكل "دورات" أي سلسلة من الاجتماعات والمفاوضات الدورية.
- تم عقد ثمان دورات منذ قيام الاتفاقية حتى نهاية العمل بها.
- للاتفاقية هيكل إداري ورقابي لمتابعة تنفيذها.
- ركزت الدورات الست الأولى على تخفيض الحواجز الجمركية.
- في الدورة السابعة (دورة طوكيو) تم الاتفاق على تخفيض كلي للتعرفة الجمركية مقداره ٣٣% بين الدول الأعضاء كما تمت مناقشة عدة حواجز غير جمركية في خمس مجالات رئيسية هي: مواصفات السلع الصناعية، المشتريات الحكومية، الدعم والرسوم المضادة، التراخيص التقنية، والتقدير في الرسوم الجمركية.

- طرقت الدورة الأخيرة (دورة أوروغواي) إلى مواضيع جديدة وصعبة، وتميزت الدورة الأخير بالآتي:
  - أ- إدخال تجارة الخدمات في المفاوضات والوصل إلى اتفاق بشأن تحريرها، وسمية باتفاقية الخدمات (جاتس).
  - ب- إدخال مجال الزراعة في التفاوض والذي كان موضوع خلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وتم التوصل إلى اتفاق بشأن تحرير تجارة السلع الزراعية وتقليل الدعم الحكومي لها.
  - ج- إدخال موضوع حماية الملكية الفكرية (حقوق التأليف والاختراع واستخدام الاسم التجاري... الخ) وعمل اتفاق بشأن ذلك.
  - د- إدخال إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة مثل المحتوى المحلي للسلع المنتجة بواسطة مستثمر أجنبي وعمل اتفاقية بشأنها.
  - هـ- وكان أهم إنجاز لدورة أوروغواي هو استحداث منظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية الجات وبذلك أصبح للتجارة منظمة ترعاها مثلما للنظام النقدي الدولي (صندوق النقد) وللاستثمار الدولي والبنى الهيكلية (البنك الدولي).

### جولات الجات

الجولة	السنة	المكان	عدد الدول المشاركة	موضوع الجولة
الأولى	١٩٤٧	جنيف / سويسرا	٢٣	الرسوم الجمركية
الثانية	١٩٤٩	انسي / فرنسا	١٣	الرسوم الجمركية
الثالثة	١٩٥١	تورقواي	٣٨	الرسوم الجمركية
الرابعة	١٩٥٦	جنيف	٢٦	الرسوم الجمركية
الخامسة	١٩٦٠ - ١٩٦١	ديلون	٢٦	الرسوم الجمركية
السادسة	١٩٦٤ - ١٩٦٧	كيندي	٦٢	الرسوم الجمركية والتدابير ضد الإغراق
السابعة	١٩٧٣ - ١٩٧٩	طوكيو	١٠٢	الرسوم الجمركية والتدابير ضد الإغراق والإعانات والتدابير إجراءات رخص الاستيراد التثمين الجمركي
الثامنة	١٩٨٦ - ١٩٩٣	أوروغواي	١٢٣	الرسوم الجمركية والتدابير غير الجمركية الخدمات حقوق الملكية الفكرية النسيج والملابس الزراعة استحداث منظمة التجارة

## التكامل الاقتصادي ECONOMIC INTEGRATION

في التكامل الاقتصادي تقوم مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً في العادة بزيادة ارتباطها اقتصادياً وذلك بفتح أسواقها أمام بعضها البعض لزيادة التعاون بينهما.

والتكامل الاقتصادي هو أحد أسباب ازدهار الولايات الأمريكية المتحدة إذا تم التكامل بين خمسين ولاية تساوي في حجمها خمسين دولة.

### مميزات التكامل الاقتصادي

- خلق فرص تجارية جديدة بعد إزالة الحواجز الجمركية بين الدول.
- يزيد التكامل الكفاءة الإنتاجية حيث يمنح فرصة لكل شركة لزيادة إنتاجها من ثم التقليل من متوسط التكاليف الثابتة للوحدة.
- زيادة جودة السلعة وكفاءتها نظراً للمنافسة بين الشركات الصناعية.
- الاتجاه إلى شراء المواد الخام من الدول المشتركة في التكامل الاقتصادي.
- وأخيراً الزيادة في حجم التجارة مع زيادة الكفاءة الإنتاجية يقودان طبيعياً إلى زيادة النمو الاقتصادي.

### أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي

#### ١- منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area (FTA):

هنا يقتصر التكامل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء. كانت منطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA خير مثال لذلك وهي تضم النمسا وأيسلندا وسويسرا والدول الاسكندنافية، لكنها ذابت في الاتحاد الأوروبي. وهناك اليوم منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) التي تضم كندا والولايات المتحدة والمكسيك. كذلك قامت في عام ١٩٩٧ منطقة التجارة الحرة العربية التي تضم كل الدول العربية منها ١٣ نفذت الاتفاقية والبقية طلبت التأجيل.

#### ٢- الاتحاد الجمركي (Custom Union (CU):

هنا تتفق الدول الأعضاء لا على إزالة الرسوم الجمركية فيما بينها فحسب، بل يكون بها اتحاد جمركي واحد في مواجهة دول العالم المتبقية أي إن كل الدول الأعضاء لديها رسوم جمركية موحدة.

#### ٣- السوق المشتركة (Common Markets (CM):

بالإضافة إلى إزالة الحواجز التجارية فيما بينها ووجود اتحاد جمركي، توافق الدول الأعضاء على السماح لعناصر الإنتاج من عمالة ورأس مال بالانتقال بحرية بين الدول الأعضاء. وهذا ما تسعى له دول مجلس التعاون الخليجي حالياً.

#### ٤- اتحاد اقتصادي ومالي (Economic Financial Union (EFU):

نفس صفات السوق المشتركة مع درجة عالية من التنسيق في السياسات الاقتصادية النقدية والمالية مع عدة قوانين مشتركة ومع خلق سلطة اتحادية كالبرلمان الأوروبي أو توحيد العملة.

٥- تكامل اقتصادي وسياسي تام (PU): Political Union  
هنا تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة كالبنك المركزي وتزيد سلطات المؤسسات  
المشتركة القائمة كالبرلمان والمحكمة الاتحادية وتتوحد الضرائب الخ.

أما في منطقتنا العربية فقد كانت هناك "اتفاقية السوق العربية المشتركة" لكنها بقيت  
حبراً على ورق. ولكن مؤخراً تم إحياء اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول  
العربية بتنشيط البند الخاص بإنشاء منطقة تجارة عربية حرة وفعلاً تم الاتفاق في عام  
١٩٩٧م على أن تقوم كل دولة عربية بتخفيض رسومها الجمركية بمعدل ١٠٪ سنوياً  
أمام الدول العربية الأخرى ووقعته ١٣ دولة هي دول مجلس التعاون الخليجي الست  
ومصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا والمغرب وتونس.

لتحميل نسختك المجانية

ملئى البحث العلمي   
www.rsSocrs.info



## المحاضرة الثالثة

### نظريات الاستثمار الخارجي

#### الاستثمار الأجنبي والنظرية الاقتصادية التقليدية

تنظر النظرية الاقتصادية التقليدية إلى الشركات متعددة الجنسية كمظهر للاستثمار الخارجي الذي تعده شيئاً مكملاً إن لم يكن تابعاً للتجارة الخارجية في السلع والخدمات. وتفسر النظرية كلاً من التجارة والاستثمار عبر الحدود على أساس الفوارق في هبات الموارد الطبيعية بين البلدان والتي تؤدي بدورها إلى فوارق في تكلفة الإنتاج كما تؤدي إلى فوارق في العائد لعناصر الإنتاج كرأس المال والعمل. فتقود هذه الفوارق إلى التخصص ومن ثم التجارة بين الدول.

كذلك تفترض النظرية أن رأس المال وعنصر العمل قابلان للتبادل والإحلال مكان بعضهما البعض، فعندما تكون تكلفة رأس المال عالية نستخدم منه أقل ما يمكن ونستعيز عن ذلك باستخدام المزيد من الموارد البشرية والعكس بالعكس إذا ما كانت الأجور عالية. على هذا وعندما يكون لمنشأة فائض في رأس المال فأنها إما أن تستورد عمالاً أو تصدر رأس المال لبلد فيه شح في رأس المال، وبما أن رأس المال هو الأسهل تنقلاً بين جميع عناصر الإنتاج، لذا يؤدي وجود فائض منه إلى قيام الاستثمار الخارجي.

طبقاً للنظرية إذن تبدأ عملية الاستثمار وتنتهي من تلقاء نفسها ومحركها هو اختلاف معدلات العائد لرأس المال.

#### نظريات الاستثمار الأجنبي الحديثة

##### أولاً: النظريات الاحتكارية

تبحث هذه النظريات عن الإجابة لظاهرة الاستثمار في تركيبة السوق الذي فيه تسنأثر شركة ما، بوضع ما أو تمتلك ميزة معينة، الشيء الذي يدفعها أو يمكنها من الاستثمار في الخارج. وفي هذا المنحنى نلاحظ ثلاث نظريات:

##### أ- ظاهرة الشركة الأولى في الميدان:

يرجع دخول كثير من الشركات مجال الأعمال الدولية طبقاً لهذا التفسير وهو كون كل منها كانت الشركة الأكثر قدماً في مجال سلعة معينة. فتمتع الشركة الرائدة في المجال المعين من سمعة واسعة بين المستهلكين والاستحواذ على ولائهم مما يجعل من الصعب أن تلحق بها شركة جديدة في المجال نفسه.

وفي حالة ثبات الشركة في وضع جيد محلياً تتجه الأنظار إلى العالمية أي إلى السوق الخارجي فتأتي الأعمال الدولية كتطور طبيعي إما لمنع المنافسة المحتملة في أسواق البلدان الأخرى أو لربط القنوات التسويقية في بلد كانت الشركة تصدر له فتقوم الآن بالاستثمار فيه. بذلك تقود السيطرة أو الريادة في السوق المحلي إلى التفكير في التصدير

والاستثمار في الأسواق المجاورة وهذه السيطرة مصدرها الأساسي البداية المبكرة في السوق المحلي التي سبقت الآخرين إلى الميدان. الاستثمار الخارجي إذن هو مرحلة في نمو الشركة حيث النمو هو هاجس الشركات وتستمر الشركة تنمو إلى أن تجد بعد مرحلة معينة أن استمرار النمو يتطلب غزو الأسواق الخارجية.

### ب- نظرية الاستثمار (الاحتكار):

تزعم هذه النظرية أن الدافع الأساسي للاستثمار في الخارج هو القوة الاحتكارية. تفترض هذه النظرية أن العمل في بيئة خارجية غريبة بعيدة عن المقر الأصلي للشركة شيء مكلف في حد ذاته وعائق مثبط. وللتغلب على هذه التكاليف الإضافية والعوائق يجب على الشركة الأجنبية أن تمتلك تقنية جديدة غير معروفة أو إدارة مبدعة مقتردة أو شيء ذو قيمة عالية واستغلال استثمار ذلك الشيء النادر لتعويضها عن التكاليف الزائدة.

الاستثمار في هذه النظرية جاء نتيجة للخلل أو التشوهات التي تمنع المنافسة في السوق لأن المنافسة لو كانت تامة لعنى ذلك أن المعلومات والمعرفة متاحة للجميع ولا يمكن لمنشأة أن تستأثر بتقنية أو براءة اختراع معين أو نظام إداري كفؤ وتستطيع أي منشأة أن تقلد المؤسسة صاحبة الميزة الأصلية وبذلك تنتفي تلك الميزة.

### ج- الاستثمار الأجنبي كرد فعل لنشاط المنافس

في نظرية احتكار القلة تتابع الشركات تحركات بعضها البعض وكثيراً ما ترد بالمثل. كأن تقوم شركة بتخفيض سعرها إذا ما خفض منافس سعره. وهنا يلاحظ أصحاب النظرية أن الشركات التي تستثمر في الخارج هي عادة شركات كبيرة وتقبل على الاستثمار في الخارج عادة كرد فعل لقيام شركة مماثلة بنفس الخطوة.

### ثانياً: نظرية دورة حياة السلعة

تستخدم هذه النظرية إطار دورة حياة السلعة المعروف كمدخل لتفسير التجارة والاستثمار الخارجيين. في النظرية المحلية لدورة حياة السلعة تمر السلعة بعدة مراحل من أول ظهورها إلى أن تبدأ بالاختفاء وتنفوت مبيعاتها صعوداً ونزولاً مع تلك المراحل. أما هنا فيفترض أن السلعة تمر في دورة حياتها بالإنتاج المحلي ثم التصدير ثم الاستثمار الخارجي ثم التدهور. وذلك كما يلي:

#### المرحلة الأولى: الإبداع والإنتاج والبيع في نفس الدولة

تأتي السلع الجديدة كاستجابة لحاجة السوق المحلي وتكون الكلفة في البداية عالية فتظهر السلعة أول ما تظهر في أسواق الدول الغنية عادة.

#### المرحلة الثانية: النمو والتصدير

في هذه المرحلة تزيد الصادرات إلى الدول الغنية الأخرى وينمو الطلب عليها. كما يبدأ المنافسون في الظهور وفي إجراء تعديلات وتحسينات على السلعة.

#### المرحلة الثالثة: النضج والاستثمار

في هذه المرحلة يبدأ إنتاج السلعة في الدول التي تستوردها خاصة الدول الغنية. فنتحمس الشركة المنتجة إلى اتخاذ قرار الإنتاج في الخارج بسبب أنها قد تجد وضعها